

عصابات الأحياء في الجزائر دراسة سوسيولوجية

Criminal gangs in Algeria a sociological approach

حفيظة بن محمد. كلية العلوم الإسلامية-جامعة الجزائر 1-

h.benmohamed@univ-alger.dz

القبول: 2022-10-01

الاستلام: 2022-07-17

ملخص:

تشكل عصابات الأحياء في السنوات الأخيرة في الجزائر العاصمة خاصة والجزائر عامة خطراً كبيراً على حياة المواطنين، أبطالها مراهقون وشباب غالباً ما كانت الأحياء الجديدة فيها مسرحاً لشجارات ومشادات واقتتال عناصر تلك العصابات فيما بينها بكل الأسلحة البيضاء كالسيوف والخناجر بمختلف أحجامها وأشكالها والآلات الحديدية الحادة، وحتى باستعمال بعض الأسلحة الأتوماتيكية، وعادة ما تنتهي بعمليات إجرامية خطيرة جداً قد تؤدي إلى الموت، وهذا ما دفعنا إلى محاولة لفت انتباه المسؤولين والمجتمع عموماً من خلال دراسة الظاهرة والوقوف عليها لفهم أسرارها وأهم مسبباتها وطرق محاربتها.

الترميز: JEL

الكلمات المفتاحية: العصابات، عصابات الأحياء، الجريمة، والانحراف.

Abstract

During the last few years, many dangerous gangs constituted of very dangerous criminals. These later are being popped up like mushrooms in both algiers the capital or elsewhere, operating mainly in many new block of flats where many of them fight against each other using different arms such as blade, sword and even automatic guns, causing many criminal acts which might end to murder. Thus, our study aims to unveil all the secrets of this scourge as well as attracts the intention of the authorities about this imminent danger. Moreover, trying to find out the causes and the roots of this calamity and eventually exposes some ways to fight this horrible phenomena.

Key words : criminal gangs, crime, delinquency, street gangs.

1. مقدمة:

لقد أصبحت كثيرٌ من أحياء وشوارع المدن الكبرى في الجزائر عمومًا والعاصمة خصوصًا تشهد مشدّات وشجارات عادة ما تنتهي بجرائم فضيحة أبطالها ليسوا أطفال شوارع كما كان معروفًا في الماضي القريب، ولكن عصابات ومافيا الأحياء، خاصّة من الشباب مدمني ومرّوجي وتجار المخدرات والأدوية والحبوب ذات المؤثرات العقلية، وتُستعمل في تلك الجرائم عادة أنواع مختلفة من الأسلحة تتقدّمها السيوف ذات الأنواع والأشكال والأحجام المختلفة، المستوردة والمحلية الصنع، والخناجر المتنوّعة، والآلات الحديدية الحادة، والألعاب النارية، كالمفرقات الخطيرة جدًّا ذات الأوصاف والأسماء المختلفة، والبوق، والليزر *signale*، والأسلحة الحربية مثل المسدّسات، والقنابل الغازية *Bombe lacrymogène*، وبنادق الصيد البحري *les fusils harpons* وغيرها كثير ممّا يُباع بطرق غير قانونية في سوق الأنترنت وبعض الأسواق الشعبية في العاصمة، حتّى أصبحت تلك الشجارات والاقتتال في الشوارع أمرًا عاديًا أي يتقبّله الشارع وكأنّه لا حدث، حيث أصبحت الجريمة وكأنّها تحمل الشرعية الاجتماعية، وكثيرًا ما تتسبّب تلك الحروب في قتل الشباب بعضهم لبعض وإصابة آخرين بجروح خطيرة جدًّا، وكثيرًا ما تكون الأحياء السكنية الجديدة (ذات العمارات الكثيرة) وذات الكثافة السكانية المكتظة هي أكثر تلك الأحياء عرضة لمثل هذه العمليات الإجرامية، وهذا ما يجعلنا نطرح عدّة أسئلة فيما يخصّ تلك الأعمال الإجرامية.

2. الإشكالية:

ما المقصود بعصابات الأحياء؟ هل تمثّل الأحياء السكنية الجديدة سببا في انتشار مشدّات ومشاجرات واقتتال عصابات الأحياء والشوارع في الجزائر (العنصرية)؟ أم أنّ الانتقال من حيٍّ إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى هو السبب في حدوثها؟ وبمعنى أوضح:

هل يمثّل عدم التجانس بين سكان هذه الأحياء الجديدة سببًا مباشرًا في حدوث صراعات وشجارات عادة ما تنتهي بما يشبه حروب شوارع؟ هل قدوم سكان تلك الأحياء من مناطق مختلفة وحملهم لثقافات مغايرة نسبيًا هو سبب تلك المشدّات والشجارات والاقتتال؟ أم أنّ فكر العصابات في الاستحواذ على الحيز المكاني في الحي والسيطرة عليه، وبالتالي السيطرة المادية والمعنوية عليه (بإثارة الرعب والخوف في نفوس سكان الحي لتمرير أعمالهم الإجرامية فيه) هو السبب؟، أم أنّ تجارة المخدرات والحبوب والأدوية ذات المؤثرات العقلية والسرقة والمال الفاسد وغيرها

من الجرائم هي السبب الرئيس لهذه العصابات في إثارة الشجارات والمشادات والاقتتال؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا المقال.

3. الهدف من دراسة عصابات الأحياء في الجزائر:

إنّ قضايا الإجرام والاعتداءات بشكل عام الذي تقوم به عصابات الأحياء وجماعات الأشرار عمومًا في الجزائر ينذر بالخطر، فعلى سبيل المثال لا الحصر سجّلت مصالح الأمن الوطني في جويلية 2021 2295 قضية لها علاقة بالاعتداء وحمل الأسلحة البيضاء مع توقيف 2533 مشتبهًا فيهم، منهم 1116 تتعلّق بجرائم حيازتهم للسلاح الأبيض، و1179 قاموا بالاعتداء باستخدام السلاح الأبيض المحظور (مصالح الأمن الوطني، 2022).

وفي إطار جهود وعمليات مكافحة الجريمة بكلّ أشكالها وأنواعها على المستوى الوطني، خاصّة ما تعلّق منها بمكافحة الجريمة والوقاية من المخدرات والأدوية والمواد ذات المؤثرات العقلية ومحاربة تجارتها واستعمالها التي تقوم بها المصالح العملياتية للمديرية العامة للأمن الوطني، تبدل الشرطة الجزائرية جهودا كبيرة في هذا المجال، وهذا ما مكّن الشرطة المختصة في مكافحة ومحاربة الجرائم المتعلقة بالإتجار غير الشرعي بالمخدرات، في الشهرين الأوليين -جانفي وفيفري-، من سنة 2021 من حجز كمية ضخمة من المخدرات تقارب طنين [2طن] و627 كغ، وكذا 302.091 قرصًا من الأدوية والمواد ذات المؤثرات العقلية، إضافة إلى حجزها كمية معتبرة من المخدرات الصلبة [الكوكايين] قدرّت بـ: 4 كغ و293 غ، على المستوى الوطني.

أمّا من حيث القضايا المسجّلة على مستوى الشرطة القضائية، فقد دلّت تحريات وأبحاث هذه الأخيرة على معالجة 4849 قضية، مع توقيف 3558 شخصًا تمّ تورطهم في قضايا حيازة وتجارة وترويج المخدرات والأدوية والمواد ذات المؤثرات العقلية، وهذا ما أسهم بشكلٍ واضحٍ في وضع حدٍّ لعدد من الشبكات الإجرامية، وبالتالي توقيف أعمالها الإجرامية واعتدائها على المواطنين (قوات الشرطة 2002).

ولهذا فقد أضحى دقّ ناقوس الخطر أكثر من ضرورة ملحة، حيث استحوذت عصابات الأحياء على حيّز كبير من مدننا وأحيائنا، حتّى صرنا لا نأمن على أنفسنا وأبنائنا وأسرنا، بل وأصبحت هاجسًا يُؤرق المواطنين، خاصّة أنّ الظاهرة استفحلت كثيرًا في أحيائنا الجديدة، وقد تنتقل إلى أحياء أخرى قديمة بسبب التزايد المستمر

لعصابات الأحياء من جهة، ولانتشار البطالة وشباب الشوارع من جهة أخرى، بسبب التسرب المدرسي، ونقص الموارد المالية لهؤلاء الشباب الذين تتراوح أعمار معظمهم بين 15-21 سنة تقريباً، وهم يتطلعون إلى الكسب السريع مهما كانت الوسائل والطرق بما فيها الطرق غير المشروعة، وهذا ما تستغله تلك العصابات وتسعى إليه، وهذا أيضاً ما يجعل أفعال العصابات الإجرامية تأخذ أشكالاً مختلفة وخطيرة كالقتل، السرقة، التهديد، التحرش بالآخرين، تصفية الحسابات، المتاجرة في المخدرات بكل أنواعها (الحشيش أو القنب الهندي، الأفيون، الكوكايين...)، والمواد والأدوية ذات المؤثرات العقلية وغيرها).

والأخطر في الأمر أن الأفعال الإجرامية العصابات (القتل، التهديد، السرقة، المتاجرة في المخدرات في الجزائر) أصبحت تشبه أفعال العصابات في أمريكا وإنجلترا والمكسيك، وإيطاليا...

كما أن انجذاب الشباب للقوة والإعجاب بالعصابات يدفعانه إلى الانخراط في عصابات الأحياء، وكأن الانخراط فيها والانتماء إليها أصبح مقياساً للرجولة والسلطة والنفوذ والقوة، فالقوة والانتماء إلى تلك العصابات والاقتران بعناصر المافيا أصبح مقياساً للرجولة والأمن وبسط نفوذها وقوتها على أفراد المجتمع.

والملاحظ على عصابات الأحياء في الجزائر أنها تضم في العموم أبناء الحي، غير أنها أحياناً قد تضم عناصر من أحياء أخرى تجمعهم علاقات صلبة والشعور بالرجولة، كما تجمعهم مصالح مشتركة كتجارة المخدرات والإجرام وغيرها، وعادة ما تستعين بها في حالة نشوب صراعات ومشادات مع عصابات أخرى من أحياء أخرى، فالاتصال بين عناصر العصابات مستمر ومتواصل، وعليه فتكوين وتشكيل العصابات لا يتوقف على البعد السكني أو المكاني (أي الحي)، بل يتعدى إلى أحياء أخرى سواء كانت مجاورة أم غير مجاورة، وهذا ما يجعل انتقال المجرمين الخطيرين والمحترفين من حيٍّ لآخر كثير الحدوث، وبالتالي يجعل تبادل الخبرات الإجرامية بين الأحياء مستمراً ما دامت العلاقة بين مجرمي الأحياء مستمرة، وهكذا يأخذ الفعل الإجرامي في الاستمرار والتنقل من حيٍّ لآخر، مما يصعب على قوات الأمن عملية إحصاء عناصر العصابات في الحيٍّ أو تضيق ديناميكيتها ونشاطها أو توقيفها، مما يستوجب مراقبة شديدة لها، وترصد حثيث لتنقلاتها وعلاقاتها مع الآخرين واتصالاتها سواء الهاتفية أم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

هذا، وإنّ هدفنا الأسمى من دراسة موضوع عصابات الأحياء في الجزائر- الذي لا يزال موضوعاً بكرّاً يحتاج إلى دراسات سوسولوجية ميدانية عميقة تقف على أسبابه الحقيقية تأخذ مؤشرات: الجنس، السن المهنة، والدخل، والثقافة، والمستوى العلمي، والبعد الجغرافي، التغير الاجتماعي، والتفكك الأسري، وغيرها في دراسة وفهم الظاهرة بشكل أعمق-، هو الوقوف سوسولوجياً على أثر العوامل البيئية (الجغرافية) والثقافية والمادية وتراجع الضبط الاجتماعي والتنقّلات الاجتماعية من منطقة لأخرى في نشأة عصابات الأحياء في الجزائر.

-الوقوف على أهم النظريات السوسولوجية المفسّرة للجريمة باعتبار الجريمة أهم وأبرز أفعال العصابات عموماً وعصابات الأحياء في الجزائر خصوصاً.

4. الأسباب الظاهرة في حدوث مشادات وشجارات واقتتال عصابات الأحياء في الجزائر:

يمكن حصر أهم الأسباب الظاهرة لمشادات وشجارات عصابات الأحياء في الجزائر في العناصر الآتية:

1.4- انتقال السكان من منطقة سكنية إلى منطقة سكنية أخرى بفعل سياسة الإسكان التي تبنتها الدولة، حيث يحمل السكان الجدد معهم ثقافة هامشية لا تتوافق والثقافة السائدة لدى السكان الأصليين أو القدامى للأحياء الجديدة، وهذا ما يُحدث تصادمًا بين ثقافتَي الفئتين- وهذا يحتاج إلى دراسة سوسولوجية واسعة تقف على الأسباب الرئيسة الخفية التي تؤدي إلى تصادم ثقافة السكان الوافدين وثقافة السكان المحليين أو الأصليين في الحي، وأثر ذلك في حدوث الشجارات والاقتتال بين الفئتين- بمجرد توفر الشرارة الأولى للتصادم ولو كانت تافهة، فيحدث شجار ومشادات عادة ما تنتهي بما يشبه حروب شوارع أو أحياء، فالبيئة الثقافية (L'Environnement Culturel) تؤدي دوراً كبيراً في نشر ثقافة الانحراف، حيث لا يجد الفرد وسطها خياراً عن الانخراط فيها أو التعامل معها أو تقبلها في أحسن الأحوال، إذ يمثّل الخروج عليها تعدّ أو انحرافاً عن المعايير-المنحرفة أصلاً- قد تضعه في ورطة كبيرة وقد يتعرّض صاحبها لمضايقات أو انتقامات أو لعقاب جماعات العصابة مثلما هو معروف في ثقافة الأخذ بالثأر أو ثقافة ميثاق شرف جماعة اللصوص (أحمد حويتي، 1998، ص10)، وهنا قد يؤدي الفكر القبلي أو بمعنى أدق العنصرية والانتماء إلى الأرض سبباً مباشراً في عدم تقبّل الآخر أو الوافد الجديد فيحدث الصدام بين الطرفين.

2.4- حدوث مناوشات لفظية بسيطة وتافهة بين بعض عناصر عصابات الأحياء تنتهي بشجارات ومشادات عنيفة تستخدم فيها كافة الأسلحة السالفة الذكر في المقدمة، تشبه حرب شوارع وأحياء، وربما تكون بسبب اعتداء أشخاص عاديين من حيٍّ ما على أشخاص عاديين آخرين من حيٍّ آخر مجاور أو قريب من الحي الأول، فيتدخل أبناء حيٍّ المعتدى عليهم لمناصرته وأخذ الثأر له، فتتدخل عناصر عصابات الحيين فتتوسّع دائرة الشجار لتتحوّل إلى ما يشبه حرب أحياء.

3.4- حدوث مناوشات وصراعات تجار المخدرات بين حيين أو داخل الحي الواحد للاستحواذ على سوق المخدرات تنتهي بمشادات وشجارات عنيفة.

4.4- الانتقام لأحد أعضاء عصابات الحيّ تعرّض لاعتداء من طرف أحد أعضاء العصابات، سواء داخل حيّه أم خارجه.

5.4- الانتقام لتعرّض أشخاص أو إحدى الفتيات لمضايقات أو اعتداءات أو تحرّشات من طرف أشخاص من الأحياء المجاورة أو داخل الحيّ الواحد، ممّا يستدعي تدخّل أعضاء عصابات الأحياء للثأر من المعتدي [جرائم الشرف] فتتدخل عصابات الحيّ المعتدي للدفاع عن أصدقائهم وأبناء حيّهم، فيحدث الاقتتال بين الطرفين أو الحيين، وربما حدث ذلك داخل الحيّ الواحد إذا كان كبيراً وشاسعاً وتنشط فيه عدّة عصابات أحياء، وهذا ما جعل كثيراً من الأحياء تعدّ العدة امتثالاً للشعار القائل: "لي ما عنْدوش سلاخو ما يعرفش صلاخو" (قناة النهار، 2016)، كما أنّ كثيراً من الأحياء أصبح بعض سكانها في تنقلاتهم للأحياء الأخرى يحملون معهم أسلحة للدفاع عن أنفسهم، فأصبح الانخراط في العصابات باباً من أبواب دخول عالم الإجرام.

5. الأسباب التي تؤدي بالشباب والمراهقين إلى الانخراط في عصابات الأحياء في الجزائر:

1.5- الرغبة في فرض احترامهم من طرف أبناء حيّهم واكتسابهم المكانة والسلطة في الحي.

2.5- تأثير رفقاء السوء المنخرطين في العصابات فيهم وإغرائهم بالانضمام إليهم لفرض وجودهم المادي.

3.5- رغبتهم في تحصين أنفسهم وتوفير الحماية لكي لا يتعرّضوا لتحرّشات وأذى وعنف أفراد العصابات الأخرى والمنحرفين.

4.5- رغبتهم في تحقيق ذاتهم الرجولية وهذا ما يحقّق لهم الرضا بالنفس والاعتزاز بالانتماء إلى تلك العصابات، وهذا نوعٌ من العنف الرمزي، فـ: "هو هذا القهر الذي لا

ينشأ إلا عبر وساطة الانخراط الذي لا يتأخر المسيطر عليه عن منحه للمسيطر، [إذن للسيطرة] حيث لا يتوقّر من أجل التفكير في ذلك والتفكير في نفسه، أو بتعبير أفضل لكي يفكر في علاقته معه، سوى بأدوات معرفة لديه، فهي ليست سوى شكلا مدمجا لبنية علاقة السيطرة، فتظهر من ثمة هذه العلاقة كما لو أنّها طبيعية" (ستيفان شوفالييه، وكريستيان شوفيري، 2013، ص219).

5.5- الجري وراء الكسب السريع للمال والثراء غير المشروع خاصّة بالمتاجرة في المخدرات وما ينجر عنها من السرقة والابتزاز والمتاجرة في الأسلحة والجنس وغيرها من أفعال الجريمة المنظّمة والعابرة للحدود...

6.5- العيش في وسط اجتماعي وأسري تسوده الأفعال الإجرامية والمشكلات الأسرية.

7.5- الرغبة في الثأر من أحد الأشخاص لخلاف ما معه...

8.5- التسرّب المدرسي والبطالة وعدم الإقبال على التكوين المهني أو حرفة أو عمل ما، ممّا يجعل المراهق فريسة سهلة لجماعة رفقاء السوء والعصابات.

6. خصوصية عصابات الأحياء في الجزائر:

بالرغم من التجاوزات والإجرام الذي تقوم به عصابات الأحياء في الجزائر إلا أنّها إلى حدّ الآن لم ترقّ إلى شكل ومستوى العصابات في الخارج، من حيث تنظيمها وبنيتها الهيكلية وقوّتها وعنفها وجذورها التاريخية.

وإنّ الجزائر ليست استثناءً فكلّ دول العالم تعرف العصابات، إلا أنّ درجة خطورة كلّ عصابة تختلف من بلد لآخر، بل وحتى في البلد الواحد تختلف لاختلاف الهدف من تشكيلها، ونوع أعمالها الإجرامية وتشكيلتها[من مافيا: شخصيات سياسية، عسكرية، مالية، قضائية...]، وبعدها الوطني والعالمي...

وعموماً يقسم بعض الباحثين الجزائريين الجرائم في الجزائر إلى:-جرائم ضد الممتلكات: من خلال السرقة، والحريق العمد، والتخريب، والإهمال واللامبالاة. - جرائم ضد الأشخاص: كالقتل العمد باختلاف أنواعه والوسائل المستخدمة فيه: السيوف، والخناجر...-الاعتداء الجسدي بالضرب.-جرائم ضد النظام العام: كجرائم أمن الدولة وإشاعة الفوضى والتخريب.-جرائم ضد الدين: كالاعتداء على أماكن العبادة أو الإخلال بالنظام فيها.-جرائم ضد الأسرة: كالخيانة الزوجية وإهمال الأطفال، والزنا والطلاق.

-جرائم ضد الأخلاق: كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامّة.

-جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع: مثل الصيد في غير موسمه أو الري في غير الأوقات المحددة أو تبيد ثروات المجتمع... (نجيب بوالماين، 2008/2007، ص106).

هذا بالإضافة إلى الجرائم اللفظية كالتهديد اللفظي والشتم والسب والقذف (مصطفى زيكو 2018 ص78).

وهي عموماً تمثل أيضاً نسبة كبيرة من أنواع جرائم عصابات الأحياء، غير أن ما يميز جرائم عصابات الأحياء هو استعمالها المفرط للسيوف والخناجر ذات الأشكال والأنواع المختلفة وكذا بقية الآلات والأدوات السالف ذكرها في المقدمة.

أما عن أنواع جرائم القتل: فهناك تقسيمات عديدة إلا أن أشهرها:

- 1- القتل العمد: وهو أن يتعمد شخص قتل شخص آخر عمدا وبنية القتل.
- 2- القتل شبه العمد: وهو أن يتعمد إيذاء المجني عليه دون قتله، كأن يضرب شخص شخصاً آخر بعصا صغيرة، فيموت المعتدى عليه نتيجة هذه الضربة.
- 3- القتل الخطأ: في هذا لا يكون الجاني لا يقصد قتل المجني عليه ولا إيذائه، وللقتل الخطأ حالتان: الحالة الأولى: خطأ الفعل، كمن يرمي حجراً أو عصاً في الطريق فيصيب أحد المارة فيقتله. الحالة الثانية: خطأ في الظن، كمن يطلق النار على شخص يظنه من جنود العدو، فإذا هو من غير الأعداء.
- 4- ما جرى من القتل مجرى الخطأ، وهو نشوء الموت بما لا يصدر عن إرادة وقصد، ومثال ذلك عندما يقلب شخص نائم على طفل فيقتله.
- 5- القتل بالتسبب، وهو أن يتسبب تصرف شخص ما في موت آخر دون قصد ومباشرة منه، كمن يحفر بئراً في جانب الشارع العام ولا ينبه المارة لذلك فيقع فيه شخص فيموت" (محمد ناصر القحطاني 2010 ص11).

وفي العموم المطلق تمثّل الجرائم العمدية كلّ الجرائم التي ترتكبها عصابات الأحياء في الجزائر، والتي كثيرًا ما ينتج عنها القتل العمد، وهذا الأخير عرّفه القانون الجزائري بأنّه: إزهاق روح إنسان عمدًا، فالقتل هنا قد يكون مقترنا بسبق الإصرار أو الترصد، وسبق الإصرار هو عقد العزم قبل ارتكاب الفعل على الاعتداء على شخص معيّن أو حتّى على شخص يتصادف وجوده أو مقابلته أو حتّى لو كانت هذه النية متوقّفة على أيّ ظرف أو شرط كان.

أمّا الترصد فهو انتظار شخص لفترة طالت أو قصرت في مكان ما أو أكثر وذلك إمّا لإزهاق روحه أو للاعتداء عليه (قانون العقوبات، 2012).

أمّا جريمة القتل من الناحية الاجتماعية فهي "الجريمة المرتكبة بطريقة مقصودة أو غير مقصودة لأدنى سبب، وبدون مبرر نتيجة عامل الفقر والبطالة بين الناس، ويندرج تحت جرائم القتل جرائم الثأر وهو منتشر بصورة كبيرة نتيجة لعدم وجود السلطة السياسية الحازمة، ولعدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية علاوة على وجود العصبية القبلية في نفوس النّاس" (محمد ناصر القحطاني، 2012، ص5).

وعليه فإنّ الجريمة عمومًا في المفهوم الاجتماعي هي ظاهرة اجتماعية تتركز أساسًا على مقوّمات ثقافية، كما أنّها نتاج تفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية بكلّ مؤسساتها ونظمها، وهذا ما يجعله [الفرد] متأثرًا لا محالة في توافقه أو جنوحه في خضم عمليات التطبيع والتنشئة الاجتماعية (محمد شحاتة ربيع د ت، ص49).

فعلى سبيل المثال لا الحصر، ليس كلّ قتل هو إجرام، حيث بينهما عموم وخصوص، لأنّ حالة الدفاع عن النفس أو الوطن في حالة الحرب لا يعدّ إجرامًا (أنطوني غدنز، 2005، ص287)، فالدفاع عن النفس واجب شرعي لأنّ الحفاظ عليها من الكليات الخمس في الشريعة الإسلامية، أمّا الدفاع عن الوطن في حالة الاعتداء عليه أو الاستعمار فهو واجب شرعي ووطني أقرّه الدين الإسلامي وحثّ عليه وأقرّته المواثيق والقوانين الدولية.

إنّ إحصائيات الشرطة القضائية لسنة 2011 على سبيل المثال لا الحصر تدلّ أنّ 53136 جريمة ضد الأشخاص وقعت في الجزائر عامّة، أمّا من حيث النوع فقد مثّلت 43444 حالة ضرب وجرح، بما فيها الضرب والجرح المؤدي للموت، أمّا حالات جرائم التهديد فقد مثّلت 10791 حالة، في حين تمثّل جرائم الممتلكات 20046 حالة،

انقسمت إلى جرائم سرقة بمختلف أنواعها وقد مثّلت 18777 جريمة هذا وقد سجّلت الجرائم التي تمسّ الأملّك العامّة كالسرقة، والتكسير، والتخريب وغيرها 3820 جريمة (المديرية العامّة للأمن الوطني، 2012).

7. قانون معاقبة عصابات الأحياء في الجزائر:

في إطار مكافحة الجريمة بكلّ أشكالها وباختلاف أنواعها، لم تتوان السلطة الجزائرية في استخدام كافّة الآليات القانونية والقضائية والأمنية لوضع حدّ لعمليات الإجرام والتعامل بصرامة مع عصابات الأحياء فلجأت إلى سنّ القوانين وتحديد تعريف دقيق لتلك العصابات، حيث ورد في تعريفها: "عصابات أحياء: كلّ مجموعة، تحت أيّ تسمية كانت مكوّنة من شخصين(02) أو أكثر، ينتمون إلى حيّ سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدّة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في أيّ حيّز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبّأة" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، ص5)، وقد ورد تفصيل في تعريف الاعتداء المعنوي بوصفه يشمل: "كلّ اعتداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير، كالتهديد أو السّب أو الشتم أو القذف أو الترهيب أو الحرمان من حقّ" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، ص5)، وهذا كلّه يدخل في إطار العنف الذي تختلف حدوده باختلاف البيئة الثقافية (علي سموك، 2006، ص42) الذي يمارس فيها، وهي أيضًا نظرة منتسكية الذي يرى أنّ للبيئة الجغرافية دورًا كبيرًا في إنتاج السلوك الإجرامي، وهذا يجرّنا إلى تعريف العنف الذي يعدّ أهم وسائل العصابات في تهديد حياة وأمن الأفراد والجماعات وممتلكاتهم، فهو "سلوك إيذائي باليد أو اللسان، بالفعل أو الكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر، قوامه إنكار الآخر كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومرتكزه استبعاد الآخر عن حقل الصراع إمّا بخفضه إلى تابع، وإمّا بإبعاده خارج الحقل الاجتماعي، وإمّا بتصفيته معنويًا أو جسديًا، وبالتالي فالعنف هو عدم الاعتراف بالآخر، رفضه وتحويله إلى الشيء المناسب للحاجة العنيفة...وممّا لا شكّ فيه أنّ الفرد أو الجماعة في المجتمع الجزائري يكتسبان السلوك العنيف من خلال الثقافة التي توطّر المجتمع الجزائري وتحكمه" (علي سموك، 2006، ص44) غير أنّ لكلّ عنف ظاهر في السلوك العدواني أسبابًا وأهدافًا أو غايات، وعليه فالسلوك العدواني وجهته تهدف

دائماً إلى تحقيق هدفٍ، وقد ثبت عبر العصور أنّ العدوان يظهر كأداة ترتبط أساساً بالكسب (علي سموك، 2006، ص140) وإن اختلف نوع ذلك الكسب من معتدٍ لآخر، ولهذا نظر علم الإجرام إلى الجريمة نظرة اجتماعية واعتبرها ظاهرة اجتماعية حتمية أي لازمة الحدوث لا محالة، واختلافها يختلف باختلاف الزمان والمكان، وهو ما يختلف عن نظرة العلوم الجنائية باعتبارها تعدّ على القوانين الجنائية ويحرّمها القانون (سميرة أقرورو، 2015، ص11)، ولهذا أيضاً يصف العالم السوسولوجي الفرنسي إميل دوركهايم الجريمة باعتبارها موضوع بحث علم خاص هو علم الإجرام، بشرط أن ندرك ونفهم جيّداً أنّ الجريمة أولاً وآخرها هي كلّ فعل يعاقب عليه القانون (سميرة أقرورو، 2015، ص11) وبمفهوم آخر تعدّ الجريمة انتهاكاً لحرمة القواعد القانونية (إميل دوركايم، 1988، ص162-163).

وعلى الرغم من اختلاف العلماء في تفسير الجريمة، إلّا أنّهم مجمعون على أنّها ظاهرة معتلّة (إميل دوركايم 1988)، ص153، إلّا بعضهم القلي كإميل دوركهايم. ولفهم سوسولوجي أدق للظاهرة الإجرامية عموماً علينا العودة إلى أهم النظريات المفسّرة للجريمة باعتبار هذه الأخيرة [الجريمة] أهم هدف تصبو إلى ارتكابه عصابات الأحياء في الجزائر:

8. الفهم السوسولوجي للظاهرة:

ليس ببعيد كان علماء الاجتماع وعلى رأسهم وفي مقدّمهم ابن خلدون يدرسون عملية الانتقال البشري [الهجرة] من البادية إلى المدينة وما تستدعيه عملية الانتقال هذه من تحولات وتغيّرات تطرأ على البدوي وهو في طريقه ليتحوّل إلى حضري (عبد الرحمان المالكي، 2016، ص14)، صرنا اليوم أمام إشكالية أخرى أكثر تعقيداً تتعلّق بانتقال سكان الحضر من حيّ لآخر وما يخلف ذلك من مشكلات اجتماعية وأمنية وتغيّرات وتحولات رهيبية في السلوكات الاجتماعية خاصّة لدى الشباب والتي تتميّز بالإجرام الذي تمارسه عصابات الأحياء بين السكان الأصليين (القدامى) والسكان الوافدين أو الجدد.

وهذا كلّها سيخلق تغيّرات وتطوّرات جذرية في حياة النّاس، تجعل الإنسان غير قادر على التأقلم التام والجذري والبيولوجي مع وسطه الجديد (عبد الرحمان المالكي، 2016، ص177)، ويبرز ذلك في شكل ونوع ممارساته وسلوكاته الاجتماعية مع الآخرين، وهذا ما يمكن إسقاطه على عصابات الأحياء في المدن الجديدة في الجزائر، حيث تحاول فرض وجودها بالقوة والعنف والإجرام لإثبات ذاتها

وثقافتها على الثقافة المحلية في الأحياء الوافدين إليها، أو فرض نظام اجتماعي جديد، فصارت بؤراً ليس للتغيرات الاجتماعية وإنما لجرائم عصابات تنشط بها.

إنَّ الاهتمام بالجريمة وآثارها النفسية والاجتماعية والقانونية على الفرد والمجتمع جعل كثيراً من الباحثين في مختلف التخصصات يبحثون عن جذورها ومحاولة تفسير دوافعها الأصلية، فظهرت العديد من الجهود الفكرية والنظريات والاتجاهات النفسية والاجتماعية والثقافية والبيولوجية والاقتصادية والسياسية والقانونية والاقتصادية وغيرها -التي يطول شرحها والإحاطة بها- متخذة على عاتقها محاولة إعطاء تفسيرات للسلوك الإجرامي عموماً والبحث في دوافعه الخفية مع إبراز صورته ونتائجه المختلفة على الفرد والمجتمع وقد طغت النزعة العلمية التخصصية البحتة على أعمالهم جميعهم، حيث نظر علماء النفس إلى الجريمة باعتبارها سلوكاً نفسياً عدوانياً منبعه الدوافع النفسية سواء كانت غريزية كالغضب، الانفعال، القلق، والتوتر وغيرها أم مكتسبة يكتسبها الفرد من بيئته الاجتماعية، في حين كانت نظرة علماء الاجتماع مخالفة تماماً حيث لم يخرجوا عن الإطار الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية والبحث في أصولها ودوافعها وآثارها، فانصبَّت دراساتهم لها باعتبارها ظاهرة اجتماعية سلبية-ما عدا إميل دوركهايم وبعض من يؤيده في الرأي- تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية وليست ظاهرة فردية أساسها الدوافع الداخلية أو النفسية فقط، واعتباراً من ذلك كانت دراساتهم منصبّة أساساً على البحث في أسباب الظاهرة ودوافعها ونتائجها من خلالها التركيز على العوامل: الأسرية، الثقافية، الإعلامية، الاقتصادية، التعليمية، الطبقة الاجتماعية، والجنس وغيرها، التي تُسهم في تكوين وتنمية وتعزيز السلوك الإجرامي، هذا إضافة إلى كشف حقيقة العلاقة بين الجريمة كفعل فردي أو اجتماعي، والمتغيرات الاجتماعية الأخرى كالفقر، والاضطهاد الاجتماعي، والمستوى التعليمي ومكان الإقامة [منطقة حضرية، منطقة ريفية، شبه حضرية، نائية، مكان عشوائي [حي غير خطط] مشكلات اجتماعية، التفكك الأسري، حجم الأسرة، جماعة الرفاق، وسائل الإعلام (بسام محمد أبو عليان، 2016، ص7-8)، التسرب المدرسي، البطالة...

1.8- النظريات الوظيفية: تنظر المدرسة أو النظرية الوظيفية لظاهرة الإجرام والانحراف على أنها ناتجة أساساً عن مختلف التوترات الهيكلية والخلل وكذا الافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع فكلما اختلّ التوازن بين ما يتطلّع إليه الأفراد وما تسعى إلى تحقيقه الجماعات مع ما يقدّمه لهم المجتمع من امتيازات ومكافآت وحوافز مادية ومعنوية يظهر عدم الانسجام والتوازن بين المأمول والمحقق في الواقع وهذا ما يخلق فجوة أو هوة تتسع شيئاً فشيئاً فتؤدي ببعض أفراد المجتمع إلى الانحراف، وهذا ما يذهب إليه كثير من علماء ومؤسسي علم الاجتماع وعلى رأسهم

إميل دوركهيم وعالم الاجتماع الحديث روبرت ميرتون فإميل دوركايم تحدّث عن مفهوم اللامعيارية في مقابل الضياح ليقرب لنا صورة الشعور بالقنوط وانعدام الهدف لدى الفرد والذي سيتكوّن عنده شيئاً فشيئاً نتيجة لعميات التغيّر الحاصلة في العالم الحديث، وهذا من شأنه أن يتسبّب في فقدان المعايير الاجتماعية لقدرتها على ضبط سلوك الفرد، هذا بالإضافة إلى اعتباره المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد يصيبها نوع من التآكل والانحصار ولا تعوّض بمقاييس جديدة، وبذلك سيفقد الفرد معالمه ومؤثراته الإرشادية في المجتمع، ومن هنا تبدأ كثيرٌ من الظواهر تظهر في الواقع الاجتماعي من بينها الانتحار، غير أنّه اعتبر الجريمة والانحراف-باعتبارهما نتائج لما سبق ذكره- يُمثّلان حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطوّر المجتمعات الحديثة أي أمرٌ طبيعي لتحرّر النّاس من كثيرٍ من الضوابط والقيود ذات التأثير الفاعل في المجتمعات التقليدية (أنتوني غدنز، 2005، ص283-284).

فهو يرى أنّ الجريمة ما هي إلاّ ظاهرة طبيعية وعادية لها صلة ببناء المجتمع أو تركيبه ولها علاقة وطيدة بطبيعة الحياة الاجتماعية، وبالتالي فهي جزء من وظائفه وتفاعلاته، وعليه فهو يعتبر الظروف الاجتماعية قد تصيب بعض النّاس بالإحباط فتزعمهم إلى القيام بسلوكات منحرفة، وهذا ما يصفه أو يفسّره [السلوك الانحرافي] بمصطلح اللامعيارية أو 'Anomanie'، فهي عنده "حالة من عدم الإشباع تنجم عن الإحساس بالتعارض بين الآمال ومستويات الطموح والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى"، ومعروف أنّ أيّ تفكّك للبناء المعياري أو بمعنى آخر غياب القانون قد يجعل الأفراد أكثر ميلا للابتعاد عن المعايير والخروج عليها، لأنّ الإنسان بطبيعته تواق للتجديد وراغب فيه، غير أنّه قد يكون عاجزاً عن تحقيق طموحاته في ذلك بسبب عدم امتلاكه للإمكانات ولقوّتها، فيضطر إلى استخدام طرق أخرى ولو كانت تتسم بسلوكات منحرفة لا تتوافق وضوابط المجتمع أو تعارضها وتتصادم معها تماماً (نصيرة خلايفية، 2011/ 2012، ص126-127).

أمّا روبرت. ك. ميرتون الذي يُعتبَر من أهم أقطاب الوظيفيين فيعتبر الانحراف في مفهومه استجابة طبيعية من طرف الأفراد لمختلف الأوضاع التي يعيشونها، وبالتالي فالانحراف عنده ما هو إلاّ نتيجة ردود الفعل المحتملة تجاه حالات التجاذب والتوتّر القائمة بين القيم المتعارف عليها اجتماعيا من جهة، والوسائل المحدودة لتحقيقها من جهة أخرى (أنتوني غدنز، 2005، ص285).

إنّ الزاوية التي ينظر منها ميرتون إلى الانحراف هي زاوية اجتماعية بحتة، وبالتالي فهو بذلك يتخذ في المنظور الاجتماعي البحث في محاولته وضع أسس تحليل المصادر الاجتماعية للانحراف، إذ يجعل تحليل البنية الاجتماعية أساساً ومنطلقاً للسلوك الانحرافي، حيث ينظر إلى هذا الأخير باعتباره نتيجة للوضعية الاجتماعية لا غير، فالرد في هذه الوضعية يتجاهل البعد الشخصي في هذه المشكلة، ولهذا عمل ميرتون على إعطاء براهين تدلّ على أنّ أكثر مرتكبي السلوك الانحرافي ليسوا مرضى نفسياً، وبمعنى آخر فقد أنكر كلّ الاتجاهات النفسية التي حاولت تفسير وإرجاع هذه الظاهرة إلى أمراض نفسية، وهذا مفهوم قاصر لأنّ السلوك الإجرامي تحكمه أبعاد نفسية واجتماعية وغيرها (نصيرة خلايفية، 2012/2011، ص133).

2.8- النظريات التفاعلية:

لقد انصبّ اهتمام علماء الاجتماع التفاعليون في دراستهم للفعل الإجرامي والانحرافي باعتباره جانباً لظاهرة يجري تصوّرها وبنائها من الناحية الاجتماعية، وفي المقابل يرفضون ربط الانحراف بعوامل فطرية فكلّ انحراف في نظرهم يعود إلى عوامل اجتماعية، والمجتمع هو المسؤول عن أنماط وأنواع السلوك التي يقوم بها أفراد وجماعاته (أنتوني غدنز، 2005، ص286)، إذ النتيجة من جنس العمل، والسلوك الانحرافي وعناصره أساسها المجتمع.

3.8- النظريات الصراعية:

إنّ النظرية الصراعية ليست وليدة اليوم، بل تعود جذورها إلى بدايات السبعينيات من القرن الماضي، حيث أخذ عددٌ من العلماء يتقدّمهم كلّ من تايلور، ووالتون، ويونغ (Taylor, Walton, Young) على عاتقهم العمل على فهم الظاهرة الإجرامية في المجتمع، ويبرز ذلك جلياً في الدراسة التي نشرها هؤلاء الثلاثة فيما أسموه بعلم الإجرام الجديد، وكانت نظرتهم للانحراف خاصّة ومتميّزة عن من سبقوهم، حيث اعتمدوا على منطلقات الفكر الماركسي، رافضين النظرة أو النظريات القائلة بأنّ الانحراف يعود إلى أسباب أو عوامل ومورثات بيولوجية أو شخصية أو لا معيارية، أو إلى الضياع في المجتمع، أو إلى التفكّك الاجتماعي...، واعتبروا اللامساواة في النظام الرأسمالي الأساس الجوهري في حدوث السلوك الانحرافي والانخراط فيه (أنتوني غدنز، 2005، ص288).

9. نظرية الضبط الاجتماعي:

وتُعَدُّ نظريات الضبط الاجتماعي وخاصةً نظرية الاحتواء من أهم النظريات الاجتماعية التي أولت اهتماماً بالعوامل البيئية الداخلية والخارجية ذات الصلة المباشرة بالانحراف والجريمة، فهي تركز على إثبات دور التضامن الاجتماعي في الضبط، ومن أبرز رواد هذه النظرية العالم [هيرشي]، فهي [النظرية] تؤكد أنّ كلّما تمتّع الأفراد مهما كانت فئاتهم العمرية بضبط ذاتي اجتماعي عالٍ كلّما نقصت لديهم فرص الإقبال على الانحراف والجريمة، والعكس صحيح، أي كلّما انخفض الضبط الذاتي لديهم كلّما ازدادت فرص الميل إلى الانحراف وارتكاب الجرائم، كما تُعتبر التنشئة الاجتماعية ذات التأثير السلبي وغير المؤثرة في مفهوم هذه النظرية المصدر الأساسي لتدني الضبط الذاتي (أمين جابر الشديفات، ص2125).

10. العصابات والجريمة:

إنّ معظم مجتمعات العالم تكاد تحصر الأعمال الإجرامية في السرقة والنهب والسلب والاعتداء والاعتصاب وجرائم الشوارع والأحياء والأزقة وغيرها، كما تُنسب تلك الأعمال في الغالب إلى الشباب خاصةً الذكور المنحدرين من الطبقات الاجتماعية الهشة والكادحة، وعادة ما تُرجع وسائل الإعلام أسباب تلك الأعمال الإجرامية إلى الانحطاط الأخلاقي الذي يُلصق بهؤلاء الشباب وإلى انهيار قيمهم، وغالباً أيضاً ما ينصبّ تركيزهم على سلوكيات أو ممارسات محدّدة كتعاطي المخدرات والهروب من المدرسة وإحداث الفوضى والقيام بالنهب، وهذا ما يعتبره بعض المسؤولين عن الأخلاق شكلاً من أشكال الانحلال والتفكك، كما أنّ اعتبار علماء الاجتماع العلاقة بين الشباب والجريمة ليس أمراً جديداً، حيث غالباً ما تعتبر الأوضاع الجيدة للشباب في المجتمعات الحديثة مؤشراً قوياً على مستويات الصحة والرفاهية في المجتمع، وتدلّ الإحصائيات الرسمية على أنّ معدّلات الجريمة ترتفع لدى فئة الشباب مقارنة بالفئات العمرية الاجتماعية الأخرى (أنتوني غدنز، 2005، ص296).

ويجمع علماء الاجتماع على أنّ كلّ تغيير اجتماعي يحدث في المجتمع يخلف وراءه مشكلات متعدّدة قد يصل بعضها إلى إحداث التفكك الاجتماعي، ويظهر ذلك على سبيل المثال في نمو واتساع حركة التصنيع حيث تزداد فرص العمل لكلا الجنسين ممّا يجعل المرأة مثل الرجل تُقبل على العمل خارج البيت وهذا ما يجعلها تبتعد عن تربية أطفالها فيصبحون أكثر عرضة للانحراف خاصةً مع تزايد معدّلات الطلاق

بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية والخلافات بين الزوجين بسبب استقلالية الزوجة ماليا وحوزتها بنفسها على أجرة شخصية، وهذا ما يجعل الأبناء أيضاً عرضة للإدمان على المخدرات والمسكرات خاصة في ظل ارتفاع دخل الفرد ورفاهيته، كما أنّ للهجرة ومشكلاتها الثقافية والاجتماعية دورا في ارتفاع معدل الآفات الاجتماعية والجرائم، هذا وللاختلاف الطبقي وتشتت العلاقات الأسرية وإساءة تربية الأطفال وكثرة ظاهرة جنوح الأحداث وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى دور في حدوث الإجرام بكل أنواعه (رتيبة طايبي، 2020، ص114).

إنّ محاولات تفسير الجريمة من الناحية السوسيولوجية كثيرة ويظهر ذلك في مختلف النظريات والأبحاث السوسيولوجية التي قام بها كبار علماء الاجتماع أمثال أميل دوركايم ومرتون صاحب اللا معيارية وسترلاند وغيرهم، أمّا في الجزائر فإنّ هذا النوع من الدراسات ناقصٌ.

إنّ التنشئة الاجتماعية تبقى عاجزة لوحدها عن تحصين الأبناء من الآفات الاجتماعية المختلفة بما فيها الإجرام والانخراط في جماعات وعصابات إجرامية، لأنّ التنشئة الاجتماعية بدورها تتحكّم وتؤثّر فيها عوامل مختلفة مثل: الطبقة الاجتماعية، حجم الأسرة، المستوى الاقتصادي، المستوى التعليمي، والأساليب الوالدية والأسرية عموماً في تنمية سلوك الانحراف والجريمة كالتسلط، الحماية الزائدة أو المبالغ فيها، الإهمال بمختلف صورته [الجسدي، العاطفي، التعليمي، الاقتصادي...]، الإيذاء النفسي، الشدة والقسوة في العقاب، التذبذب في التنشئة الاجتماعية، ويتمثل في عدم الاتفاق على منهج واحد في التعامل مع الأبناء، والتفرقة التمييز بينهم (بسام محمد أبو عليان، 2016، ص85-91)...

إلى جانب طبعاً الاتجاهات النظرية الاجتماعية المعاصرة في تفسير السلوك الإجرامي، والتي يطول شرحها مثل: نظرية التقليد الاجتماعي لتارد Tarde، ونظرية الاختلاط التفاضلي... (محمد ناصر القحطاني 2010، ص19-22).

ومعلوم أنّ في مرحلة المراهقة والشباب يجنح المراهقون والشباب إلى إقامة علاقات مع أقرانهم فيبتعدون نوعاً ما عن جو عائلاتهم، ويصبحون أكثر تعلّقاً بأقرانهم الذين يشتركون معهم في نفس الطموحات والتطلّعات إلى المستقبل، سواء كان ذلك في المدارس أم خارجها في الفضاء الاجتماعي، وعليه يقضون جلّ أوقاتهم خارج البيت (زهية حمزاوي، 2016/2017، ص153-154)، وهذا ما يكسبهم ثقافة أخرى ربّما قد تتضارب وتتعارض مع ما يكسبونه في أحضان عائلاتهم، وقد تأخذ تلك الثقافة

صبغة هامشية أو فرعية أهم مميزات الإقبال على السلوك المنحرف حتى يُقبل الفرد في تلك الجماعات [جماعات الرفاق أو الأقران] ولا يُنبذ أو يُعتدى عليه وكأنه يبحث لنفسه عن الحماية من الجماعات الإجرامية والمنحرفة، حيث عادة ما يرتبط السلوك الانحرافي بتلك الثقافات الفرعية، وهذا ما أقره كوهين A.K. COHEN واعتبره في بناء مقاربه للسلوك الانحرافي ذا علاقة سلبية بين الانحراف والصلة بالأشخاص المنحرفين، والاتصال والاحتكاك بمحيط ثقافي يتميز بقيمة انحرافية إجرامية (نصيرة خلايفية 2012/2011، ص120)، هذا وقد بينت الدراسات أن ليس جماعة الرفاق هي المسؤولة لوحدها عن العمليات الإجرامية، بل إن سوء أو عدم التفاهم في العائلات قد يكون سببا مباشراً في ذلك لأنه سبب بحث الأبناء خاصة الأحداث الجانحين عن التوازن الاجتماعي المفقود في عائلاتهم فيبحثون عنه في جماعة الرفاق فيقعون في الإجرام، فقد دلت دراسة أجريت في ألمانيا أن 63% من الذكور الأحداث المبحوثين كانت تسود بينهم وبين آبائهم علاقات سيئة، في حين بينت أن 82% من الفتيات الجانحات المبحوثات تنتمين إلى عائلات يطغى عليها الخلاف العائلي وتفتقد التفاهم بين أفرادها، كما دلت إحصاءات أجريت في فرنسا أن 40% من المجرمين الذين ارتكبوا الجريمة لأول مرة كانوا من أسر مفككة، والأمر نفسه بالنسبة لـ 75% من المجرمين المكررين للعمليات الإجرامية، أي كانوا ينتمون إلى أسر مفككة، وهذا أيضاً ما أثبتته الدراسات في مصر حيث أكدت أن 65% من المنحرفين الأحداث المرتكبين للجريمة، كانت أسرهم مفككة وعلاقاتهم بأسرهم-والديهم خاصة- سيئة (أمين جابر الشديفات، 2016، ص2124).

هذا وقد ورد في الإحصائيات الرسمية الأردنية أن نسبة 14.3% من الجرائم العامة تتعلق بقضايا جنوح الأحداث، أما فيما يخص الفئات العمرية التي ارتكبت/ أو أسهمت في ارتكاب الجريمة كانت تتراوح أعمارهم ما بين 12 إلى 15 سنة، وكانت نسبة جرائم الأحداث في تلك السن 40.6% (نادية هائل عبد الله العمرو، 2007، ص20).

كما أثبتت دراسة إميريجين Immarigen، سنة 1996 حول جنوح الأحداث الأثر الكبير لطبيعة الأسرة في جنوح الأطفال، ويبرز ذلك بشكل جلي في الأسرة المفككة، والتي تسودها مشكلات وهشاشة وتوترات في علاقاتها العائلية، تصل إلى درجة الإحباط الاجتماعي، مما ينجر عنه إقبال أبنائها على الانحراف والجريمة، كما تؤكد

أيضاً[الدراسة] أنّ تعرّض أفراد الأسرة لمختلف أشكال العنف سواء داخلها أم في البيئة الخارجية ذات الصلة بتلك الأسر والتميّزة بالافتقار العاطفي يُسهم لا محالة في حدوث الانحراف والجنوح والإقبال على الجريمة، وعليه فإنّ تأثير رفقاء السوء أو المدرسة أو البيئة الاجتماعية لا يرقى أبداً إلى تأثير الأسرة القوي في حدوث الانحراف لدى أبنائها(أمين جابر الشديفات، 2016، ص2129).

11. أثر البطالة والوضعية الاجتماعية في الإقبال على الجريمة:

هذا، وقد أظهرت دراسة إميريجين (Immarigen) السلفة الذكر أنّ للبطالة أثراً كبيراً في جنوح الأحداث والإقبال على الانحراف والجريمة، حيث إنّ 35% من عيّنة الدراسة بطالون، بينما نسبة 65% من أفراد العيّنة يعملون في مهن حرّة وأعمال خاصّة، وهذا يعني أنّهم غير مستقرين في العمل أو أنّ أجورهم غير مستقرّة أو متدنية في أحيان كثيرة، وهذا ما يجعلهم غير قادرين على تلبية حاجيات أسرهم اليومية وتضمن لهم حياة كريمة، وهذا أيضاً ما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم خاصّة السرقة والاختلاس والتزوير وهلمّ جرا، وفي المقابل فإنّ فئة البطالين أو فئة الذين لا يستطيعون إيجاد فرص عمل تناسبهم وتضمن لهم أجراً يناسب وضعيتهم: العملية، الاجتماعية... ويغطي حاجاتهم الأساسية فهم أيضاً أقبلوا على ارتكاب جرائم، وأهم ما ركّزت عليه الدراسة هو اعتبار البطالة والفقر وجهين لعملة واحدة لا يمكن فصل بعضهما عن بعض أي أنّهما متلازمان ولهما تأثير كبير في ارتكاب الجريمة لدى أفراد عيّنة الدراسة(أمين جابر الشديفات، 2016، ص2134).

12. الخاتمة:

إنّ موضوع عصابات الأحياء في الجزائر معقّد للغاية لأنّه مرتبط أساساً بالمراهقين والشباب ونحن نعلم أنّ مرحلة المراهقة والشباب بدورها معقّدة لتدخل عوامل متشابكة: نفسية، بيولوجية، واجتماعية...، تجعل من هذه الفئة عرضة إلى تبني كلّ ما هو جديد سواء كان أفكاراً أم سلوكات وممارسات، والتمرد على الوضع العام للمجتمع، وفي ظلّ تضايف عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية وغيرها، مع توفّر جو وأسباب الانحراف، وترصد رفقاء السوء وتجار المخدرات والأدوية والمواد ذات المؤثرات العقلية، ينخرط المراهقون والشباب في عصابات الأحياء فتزداد الجريمة في المجتمع ويكثر الانحراف ممّا يشكّل خطراً على المجتمع ككل، وهذا ما يتطلّب دق ناقوس الخطر، وتدخل السلطة والمجتمع بكلّ مؤسساتهما للقضاء على الظاهرة.

13. المصادر والمراجع:

- 1- بسام محمد أبو عليان، (2016)، الانحراف الاجتماعي والجريمة [علم الاجتماع الجريمة]، جامعة الأقصى، الطبعة الثالثة.
- 2- سميرة أقرورو، (1437هـ/2015م)، الوجيز في أسس علم الإجرام وأهم مدارسه، تقديم: محمد جوهر دار النشر صوماديل، الدار البيضاء، المغرب.
- 3- محمد أمير، (د، ت)، التاريخ السري للمافيا، دون ذكر دار النشر والتوزيع وتاريخ النشر.
- 4- نجيب بوالماين، (2008/2007)، الجريمة والمسألة السوسيوولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، شعبة علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر.
- 5- زهية حمزاوي، (2016-2017)، صورة الجسد وعلاقتها بتقدير الذات عند المراهق دراسة ميدانية لتلاميذ الثانوية بولاية مستغانم، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص علم النفس الجماعات والمؤسسات، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس والأرطوفونيا.
- 6- أحمد حويّتي، عبد المنعم بدر، دمبا شيرنو ديالو، (1419هـ-1998م)، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 7- نصيرة خلايفية، (2011-2012)، التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية (أم البواقي، عنابة، سكيكدة) - ذكور - قسنطينة-إناث، جامعة منتوري بقسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا.
- 8- إميل دوركايم، (1988)، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة: محمود قاسم، ومراجعة: السيّد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 9- محمد شحاتة ربيع، جمعة سيد يوسف، معتز سيد عبد الله، (د، ت)، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 10- مصطفى زيكوي، (2018)، دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر، مجلّة العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلّد 4، العدد 7.
- 11- علي سموك، (2006)، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقارنة سوسيوولوجية، مختبر التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- 12- أمين جابر الشديفات، منصور عبد الرحمان الرشدي، (2016)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر

- المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 5، الأردن.
- 13-ستيفان شوفالييه، وكريستيان شوفيري، (2013)، معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، دار الجزائر الطبعة الأولى، الجزائر.
- 14-رتيبة طايبي، (2020)، التغيير الاجتماعي وأثره في بروز ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري المعاصر، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي، العام السابع، العدد 70، ليبيا.
- 15-نادية هایل عبد الله العمرو، (2007)، التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الأردن-دراسة مقارنة بين الفتيات المنحرفات وغير المنحرفات-، رسالة مقدّمة إلى عمادة الدراسات العليا جامعة مؤتة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي، قسم الإرشاد والتربية الخاصة، جامعة مؤتة، الأردن.
- 16-أنتوني غدنز، (2005)، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: د. فايز الصيّغ، المنظمة العربية للترجمة مؤسسة ترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، تشرين الأول [أكتوبر].
- 17-محمد ناصر القحطاني، (2010)، جرائم القتل: عواملها أثارها الاجتماعية(دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية)، رسالة مقدّمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص: علم الجريمة، جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية.
- 18-أمنية كرابية، (2017/2016)، طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري دراسة سوسيو أنثروبولوجية لرابطة القرابة بالسانية ولاية وهران، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران-2- محمد بن أحمد، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية:
- 19-عبد الرحمان المالكي، (2016)، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، أفريقيا الشرق، المغرب.
- 20-أمر رقم 03-20 مؤرخ في 11 محرم عام 1442هـ الموافق 30 غشت سنة 2020 يتعلّق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية/ العدد 51، 12 محرم عام 1442هـ الموافق 30 غشت.
- 21-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(2012)، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات.
- 22-حرب العصابات في الجزائر والقتال بالسيوف والخنجر، (08 03 2016)، سري جدًا، قناة النهار.

- 23-قوات الشرطة تحجز 2 طن و627 كلف من المخدرات و302.091 قرص من المؤثرات العقلية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (13 03 2022) المديرية العامة للأمن الوطني <https://www.dgsn.dz> الساعة 12.00.
- 24-المديرية العامة للأمن الوطني، (2012)، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، حوصلة الجرائم المرتكبة في الفترة الممتدة من سنوات 2002-2011، الجزائر.
- 25-مصالح الأمن الوطني تسجل 2295 قضية متعلقة بالاعتداء وحمل الأسلحة البيضاء وتوقف 2533 مشتبه فيها، (13 03 2022)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للأمن الوطني <https://www.dgsn.dz>، الساعة 12.00.
- 26-المواد 254-257، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2012)، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات.